محامي سوري ومستشار منظمات دولية للوفاق:

ما يجري في غزة يفوق الإبادة الجماعية ليتعداه إلى إلغاء الوجود

الوفاق/ خاص
عبير شمص

تكشف الحرب الحالية التي يشنّها الكيان الصهيوني على قطاع غزة منذ أكثر من سبعة أشهر عن حالة غير مسبوقة فيما يتعلّق بوضع حقوق الإنسان. ولا تستطيع العبارات القانونية التقليدية مثل الانتهاكات والاعتداءات أن تصف درجة هذا الاعتداء. لقد وصلت الجرائم والمجازر اليومية إلى مستوى جريمة الإبادة الجماعية والتي تُعد أكبر وأبشع جريمة على مر التاريخ من حيث درجة الإهدار الكامل للحقوق الإنسانية. وفي سياق التعرف على الخطوات المتخذة لملاحقة الكيان الصهيوني على جرائمه، التقت صحيفة الوفاق وعلى هامش المؤتمر الدولي لدراسة الأبعاد القانونية لجرائم الكيان الصهيوني وحماته في غزة، والذي أقامه في العاصمة الايرانية طهران المجمع العالمي للصحوة الاسلامية بالتعاون مع رابطة الثقافة والعلاقات الاسلامية، المحامي السوري ومستشار منظمات دولية محمد زكي النوري، وكان الحوار التالي:

صمتٌ دوليٌ مطبق

في ظل الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق أهالي قطاع غزة، نجد صمتاً دولياً تجاه حرب الإبادة بحقهم، فنحن لا نرى أي مواقف حقيقية ساعية لإيقاف هذه الانتهاكات، يعني ما نراه واقعاً وفعلياً هو فقط محاباة ولكن لو كان هناك موقف لكان هنالك قرار ونحن لا نرى أي قرار، يقول المحامي النوري.

في غزة الانتهاكات قائمة ومستمرة منذ قيام الكيان الصهيوني وإلى اليوم وما نشهده الآن من انتهاكات قد فاقت ما سبقها، ونحن اليوم في غزة " إذا أردنا توصيف ما يجري هناك فنُسميه إلغاء للوجود وربما هذا يحتاج إلى توصيف قانوني فوق جريمة الإبادة الجماعية أو جريمة ضد الانسانية".

نصر المقاومة حتمي

أنا أعتقد أنه هناك مسؤولية على الجميع تجاه ما يحدث في غزة ولا يمكننا القول بأن العدو الصهيوني هو الأقوى أبداً فما نراه اليوم وما نشهده من مواقف للمقاومة تقف في مواجهة هذا الكيان هو دليل على أن هنالك نصراً قادماً بغض النظر عمن يعارض هذه القضية، لذلك برأيي أن القضية متجهة إلى النصر بإذن الله (سبحانه وتعالى)، يؤكد المحامي النوري.

دور رجال القانون في معاقبة الكيان الصهيوني

لا شك ابتداءً وجوب رفع الدعوى وتقديم الأدلة للمحكمة الجنائية الدولية والسير فيها وفق الاجراءات القانونية والسعي في موضوع المحاكمة وفق الآليات المتبعة على الرغم من سيطرة مناخ وجو دولي يسعى بكل جهوده لتحييد هذه القضية أو للوقوف في وجه وصولها إلى نتيجة وعقوبة حقيقية ولكن لا بد من السعي لتحقيق ذلك بالرغم من هذه الأجواء والضغوطات ولا بد لرجال القانون من مختلف البلدان الاضطلاع بأدوارهم للمساعدة في هذه المحاكمة بكل ما أوتوا من قوة، يؤكد المحامي النوري.

وعند صدور قرارات الإدانة ومذكرات التوقيف لقادة الكيان الصهيوني المجرم أو لأي جندي من جنود الجيش الصهيوني يتوجب وفق رأي المحامي النوري تنفيذ هذه الأحكام بواسطة ميثاق الأمم المتحدة فيما لو تعنت هذا الكيان في عدم تنفيذها، وهذا هو الموقف الذي افتقدناه في البداية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ردع العدو عن تنفيذ الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وهو ما نحتاجه الآن لتنفيذ هذه المحاكمة، ونحن ننتظر صدور مذكرات الاعتقال لهؤلاء المجرمين وفق الوصف القانوني الدولي الذي يترتب عقوبة لهذه الأفعال الجرمية".

من التنظير إلى التنفيذ

تقع مسألة التنفيذ القانوني لمذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة في سياقين، الأولى النظرية والتي تتوقف عند الإعلان عنها، والثانية تتعلق بتنفيذها وهنا القول الفصل، ويكمل المحامي النوري حديثه موضحاً :" قد يُطارد انسان ما بموجب مذكرت اعتقال صادرة بحقه وتُعمم مذكرة الاعتقال على الصعيد العالمي، ولكن هناك من يؤويه ويحميه ويمنع اعتقاله فتبقى مذكرات الاعتقال في الإطار النظري وغير قابلة للتطبيق. مع العلم أنه يخضع لاعتقال واحتجاز لأحد شخصيات الكيان الصهيوني من قادة أو جنود أو أي فرد فيه آلية ملزمة عند صدور مذكرات التوقيف توجب وتلزم الجهات الدولية أي الشرطة الدولية على تنفيذ الاعتقال في أي مكان تواجد فيه المتهم، وفي كل الدول، وهنا المسألة الرئيسية المختلف عليها فهنا يجب التفريق بين من يتعاون ومن لا يتعامل مع هذه الآلية".

لا تسقط الجرائم بالتقادم لأنها مستمرة

تقدمت دولة جنوب أفريقيا بدعواها المقدمة ضد قادة الكيان وجنوده وكل من يشارك بالإبادة الجماعية بحق شعب بملفٍ كامل يتضمن الأدلة بشكل موثق وواضح ومتين، ونحن لدينا أدلة على جرائم الكيان الصهيوني موثقة ليس في غزة بل عبر التاريخ وبالتالي لا تسقط هذه الجرائم بالتقادم لأنها جرائم ما زالت مستمرة ، يشرح المحامي النوري .

والجدير ذكره أنه يمكننا الاستفادة من بعض النقاط في تنفيذ هذه المذكرات، فهناك ما يسمى قانوناً بشخصية الجريمة ، يتابع المحامي النوري بتوضيحاته، فيقول:" يمكن القاء القبض وتوقيف أي شخص يحاكم بجريمة ارتكبت خارج دولته طالما يحمل جنسية هذه الدولة، يعني لو افترضنا أي شخص الآن يحمل مثلاً الجنسية الفرنسية وجنسية الكيان الصهيوني في آنٍ معاً، فيمكن أن يحاكم في فرنسا وإن كان ارتكب جريمته في غزة، وليس في فرنسا بلد المحاكمة".

لا حصانة دولية للمجرمين القتلة

عندما تصدر المحكمة الدولية قراراً، يصبح هذا القرار ملزماً ولا تمنعه الحصانة الدولية ويوجد سوابق في هذا المجال، فقد شهد التاريخ والعالم محاكمات لشخصيات وقادة دول لم يستفيدوا من حصانتهم الدولية وخضعوا للمحاكمة. المهم هنا وفق المحامي النوري البدء بإصدار الأحكام والمذكرات التوقيف كتدابير احترازية مما يُشكل خطوة مهمة في إحقاق الحق.

ويلفت المحامي النوري:" أننا نرى اليوم أن الدول التي تتحرك نصرةً لغزة معروفة للجميع وخاصةً للشعب الفلسطيني، فنجد مواقف سوريا والجمهورية الاسلامية الإيرانية ولبنان واليمن واضحة في دعم غزة بكل الإمكانات المتوفرة وعلى كافة الصعد العسكرية والسياسية والقانونية والدبلوماسية و.. وما هذا المؤتمر إلاّ صورة من صور الدعم لفلسطين".

والجدير ذكره أنه هناك تغييب إعلامي للحضور والمشاركة الجماهيرية العربية بكافة أطيافها، هناك تفاعل للمواطنين العرب وهنالك من يطالب وناصر ويُقيم المؤتمرات ويتقدم بالدعم ولكن الإعلام يغيب ذلك أحياناً، ويثعد وجودنا اليوم في هذا المؤتمر في الجمهورية الاسلامية الإيرانية أبرز تفاعل ومساندة للشعب الفلسطيني، وسينقل الإعلام مجرياته وكلماته ومواقف المشاركين من القضية الفلسطينية ونصرتها"، وفق المحامي النوري.

دور الحقوقيين العرب

يلفت المحامي النوري أنه هناك تحركات حقوقية في العديد من الدول العربية فهناك تجمعات حقوقية للمحامين العرب في سوريا ولبنان ومصر والجزائر مساندة للقضية الفلسطينية ومحاولة لتوثيق الجرائم وإدانتها ونشرها إعلامياً".

ويختم المحامي النوري حديثه بالتمني بأن تنال هذه القضية المحقة حقها في النصرة على المستوى الإعلامي لأنها تتغير يوماً بعد يوم ويتمنى أن يتحول الكلام النظري إلى كلام عملي".

لاتسقط الجرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني بالتقادم لأنها جرائم ما زالت مستمرة

في ذكرى تأسيسه الرابعة والأربعين...

مجلس الشورى الاسلامي.. ٤٤ عاماً من العطاء المستمر

مما لا شك فيه أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لأية دولة مهما كانت صغيرة أو كبيرة ذات تفاعلات إقليمية أو دولية مؤثرة هي عملية معقدة ومتشابكة تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية، فالسياسة الخارجية هي عبارة عن سلوك عمل مؤسسات قائمة لتلك الدولة، ولا تخرج إيران كدولة عن هذا التصنيف، وهي تضم مجموعة من الهياكل الأساسية للدولة ومن أهمها مجلس الشورى الإسلامي الذي يكون له دور رئيس ومحوري وفاعل في رسم السياسة الخارجية وتوجيهها الوجهة المثالية بما يتلاءم مع المصالح والأهداف العليا للدولة .

والجدير ذكره أنه مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، أُعيد تشكيل نظام الحكم في البلاد، لينتقل من الملكية الدستورية التي يرأسها الشاه، إلى نظام الحكم الإسلامي الجمهوري. هذا النظام الجديد يتمثل بثلاث سلطات مستقلة، تجسّد السلطة في هذا البلد، وهي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية (الإجرائية)، والسلطة القضائية، وتكون جميعها تحت إشراف آية الله السيد علي الخامنئي (حفظه الله)، وذلك وفق المادتين ٥٧ و٦٠ من الدستور. وتنقسم السلطة التشريعية إلى ٣ مجالس، تسنّ القوانين وتراقب عمل الحكومة في البلاد، وهي: مجلس تشخيص مصلحة النظام، مجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى أو البرلمان ، وفي مثل هذا اليوم (٢٧ مايو/ آيار من العام ١٩٨٠م) يُصادف تاريخ أول دورة انتخابية لمجلس الشورى الاسلامي والذي كان إسمه قبل انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، "مجلس الشورى الوطني" في فترة النظام البهلوي البائد".

أمّا أهم صلاحيات المجلس التي تساهم وتؤثر في السياسة الخارجية الايرانية فهي المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخارجية، وكذلك المصادقة على عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها التي تجريها الحكومة. وعدم الموافقة على منح الحق للأجانب في تأسيس الشركات والمؤسسات. وكذلك المصادقة على توظيف الخبراء الأجانب الذين تطلبهم الحكومة في الحالات الاستثنائية والضرورة، كما لا يحق لمجلس الشورى أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور، وهو يحظر فرض الأحكام العرفية وفي حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة ويحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض مؤقتا بعض القيود على أن لا تستمر مطلقاً أكثر من ثلاثين يوماً.

يؤدي المجلس دوراً بارزاً في السياسة الخارجية لإيران عبر اتخاذ القرارات المتعلقة بمناهضة قوى الاستكبار ومناوأتها ودعم جبهة المستضعفين وخصوصاً القضايا المتعلقة بفلسطين

وانطلاقاً من ذلك يتمتع مجلس الشورى الإسلامي بمكانة بالغة الأهمية في النظام الإسلامي بوصفه سلطة تشريعية له، فقد اعتبر آية الله السيد علي خامنئي (حفظه الله) مجلس الشورى مُمثلاً للشعب فأصوات الشعب هي التي تعطي المشروعية لأي موقع في السلطة وهي التي تُحصن الخيار الفكري والسياسي للدولة وهي التي تحمي قيام واستمرارية الجمهورية الإسلامية فأنظمتها ونتائج حكمه تعنيه.

وفي الختام فإنّ مجلس الشورى الإسلامي من حيث القوة يمثل الضلع الثالث في مثلث السلطة والنظام في إيران، ومن خلال ما تقدم يظهر الدور الكبير الذي يمارسه هذا المجلس في تحديد السياسات العامة للبلاد ومن ضمنها السياسة الخارجية لإيران، ويلعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية لإيران عبر اتخاذ القرارات المتعلقة بمناهضة قوى الاستكبار ومناوأتها ودعم جبهة المستضعفين وخصوصاً القضايا المتعلقة بفلسطين، الأمر الذي أبرز الدور الكبير الذي مارسه المجلس في السياسة الخارجية الإيرانية.

● سيرة شهيد

الشهيد القائد عبد الله رودكي.. العقل المدبر للقوة البحرية في حرس الثورة الاسلامية

يُعتبر الشهيد "عبد الله رودكي" من أبرز القادة البحريين، في حرس الثورة الإسلامية، الذين برزوا في معارك الدفاع المقدس أثناء حرب النظام الصدامي البائد على إيران. حيث ساهم في تنفيذ العديد من العمليات البطولية، كما كان أبرز رفاق الشهيد الحاج قاسم سليماني، وشارك في جهود نقل التجربة لقوى المقاومة في لبنان وفلسطين، إذ يُعد من مؤسسي ومدربي القوات البحرية التابعة للمقاومة الإسلامية في لبنان. كما كانت تربطه علاقة أخوية وروحية مميزة، بالأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله (حفظه الله) والشهداء القادة السيد عباس الموسوي والشهيد القائد عماد مغنية والشهيد القائد حسان اللقيس.

وبسبب عطاءاته الكبيرة، قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بتسمية إحدى أهم مدمراتها في منطقة الخليج الفارسي باسمه.

فما هي أبرز المحطات في مسيرة الشهيد "رودكي" الجهادية؟

ولد في مدينة شيراز في عام ١٩٥٦، لعائلة متدينة. ثم واصل مسيرته التعليمية حتى التخرج، وفي سن العشرين بدأ العمل في شركة غاز. وقد كان له دورٌ بارز في فعاليات الثورة الإسلامية، إذ تولى توزيع تصريحات وبيانات الإمام روح الله الخميني (قدس)، وتنظيم المسيرات، ما أدى الى ملاحقته مرارًا وتكرارًا من قبل الشرطة.

بعد نجاح الثورة، انضم الى حرس الثورة فكان واحداً من القادة في القوات البرية والبحرية، شارك في عملية ثامن الأئمة(ع) التي أصيب فيها. كما لعب دورًا فاعلًا في تشكيل كتائب الغواصين من فرقة الفجر التاسعة عشرة، وأيضًا في تشكيل معسكر النبي نوح(ع)، بالإضافة إلى تدريب القوات، شارك في تخطيط وتنفيذ العمليات. حيث أظهر الشهيد شجاعة كبيرة، وبالتحديد في منطقة عمليات "والفجر ٨". ومع تشكيل القوة البحرية التابعة للحرس، لعب دائمًا دورًا أساسياً في تشكيل واستخدام تكتيك القوارب عالية السرعة، والألغام البحرية في جميع العمليات البحري، بعد انتهاء الحرب، اهتم في دمج التطور التكنولوجي في القطع البحرية، كما اهتم في قطاع الصناعات العسكرية.

مدرب القوات البحرية في المقاومة الاسلامية

كان للشهيد إسهام كبير في تطوير قدرات المقاومة الإسلامية في لبنان للتصدي لقوات الاحتلال الصهيوني، من خلال قدرته وخبرته الكبيرة في الحرب البحرية والغوص وإطلاق الصواريخ، إلى جانب إتقانه اللغة العربية، الأمر الذي مكنه من يكون أحد مدربي حزب الله في لبنان . وقد كان دور الشهيد مهماً لهذه الدرجة، ما دفع بالكيان الصهيوني إلى محاولة اغتياله مرات عديدة.

معراج الشهادة

بعد انتصار المقاومة الإسلامية في لبنان عام ٢٠٠٠، سافر الشهيد إلى محافظة بوشهر، لتقديم القائد الجديد للبحرية، وكان ضيفًا في منزل أحد أقاربه في مدينة "آب بخش"، أُطلق عليه النار استشهد أثناء الوضوء تحضيراً للصلاة.